

جوهري لوزير الداخلية: ما عدد الكوادر والزيادات المالية التي وافق عليها مجلس الخدمة المدنية؟

مؤسسات الدولة تبعاً لارتفاع معدلات مستوى المعيشة وعلى ضوء متطلبات خطة التنمية واستيعاب مخارج التعليم العالي والمهني والحرفي والتوصيف الوظيفي وحاجة سوق العمل لمختلف التخصصات النادرة والمهنية، وذلك منذ عام 2005 وحتى تاريخه، مع تزويدي بنسخ من تلك الدراسات والجهات التي أعدتها، إن وجدت. ● هل توجد استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى لمستقبل سياسة التوظيف وتقديرات قوة العمل وكلفتها المالية ومدى توافر الإيرادات المالية اللازمة لها على ضوء تقديرات الإيرادات النفقة وغيرها للفترة الزمنية التالية: 5 سنوات، و10 سنوات، و20 سنة، مع تزويدي بأي دراسات في هذا الشأن.

الزيادات المالية المقترحة من قبل الجهات المعنية على البدلات والمخصصات ورواتب العاملين فيها والتي تم رفضها أو تأجيل النظر فيها منذ بداية عام 2005 وحتى تاريخ الجواب على السؤال، مع بيان أسباب ومبررات الرفض أو التأجيل. ● هل تم دعم الكادر الوطني للعاملين في الوظائف المهنية والتخصصية مثل الطب والهندسة والحقوق والمحاسبة وغيرها، وكذلك الكادر الإداري في القطاع الخاص على ضوء البدلات والزيادات التي أقرت على الوظائف النظرية لها في القطاع الحكومي، كما هو وارد في البند 3 من السؤال، مع بيان ذلك بالتفصيل. ● هل تم إعداد دراسات شاملة لمراجعة جداول ومرتبوات وأجور العاملين في وزارات

● نسخة من جميع الاقتراحات والمخاطبات والمطالبات التي تم تقديمها إلى مجلس الخدمة المدنية من قبل وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة بشأن الكوادر الوظيفية أو النظرية في الزيادات المالية على البدلات والعلوات والمخصصات ورواتب وأجور العاملين فيها وتاريخ تقديمها. ● عدد الكوادر الوظيفية أو الزيادات المالية في البدلات والمخصصات مادام يتم تم إقرارها من قبل مجلس الخدمة المدنية منذ بداية عام 2005 وحتى تاريخ الجواب على السؤال، مع بيان الجهات والهيئات المستفيدة من تلك الزيادات وجداول الرواتب والأجور التفصيلية لكل منها، مع بيان أسباب ومبررات إقرار كل منها وتاريخه. ● عدد الكوادر الوظيفية أو



د.حسن جوهري

وجه النائب د.حسن جوهري سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود، جاء كالتالي: يرجى تزويدي بالاتي: ● أسماء أعضاء مجلس الخدمة المدنية منذ بداية عام 2005 وحتى تاريخ الجواب على السؤال وعدد الدعوات الموجهة لعقد اجتماعاته المخصصة لمناقشة الكوادر الوظيفية أو النظرية في الزيادات المالية على البدلات والعلوات والمخصصات ورواتب وأجور العاملين في مختلف وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة، مع بيان عدد الاجتماعات التي تم تعقدت بسبب غياب النصاب، وكذلك الاجتماعات التي عقدت ونسخة من محاضر تلك الاجتماعات والنتائج والقرارات الصادرة عنها.

الدقباسي: سأستقيل من المجلس إذا كانت هناك استقالة جماعية

الرائد الحقيقي له. وزاد الدقباسي: اننا في كتلة العمل الشعبي قدمنا قانونا لأنه ملزم، أما الطلب فلا قيمة له لأنه غير ملزم، واستدرك بقوله: إنني لم أتكلم عن العشرين نائبا الذين وقعوا على الطلب، فلهم حق التقدير فقد اجتهدوا، وإنما أتحدث عن الطلب لأنه غير ملزم والقانون نريده بأثر رجعي وعلى الجميع يسري الزاميا. وتعليقا على الأشاعات التي نقلها أحد المغردين بأن الشعبي لا يستطيع كشف زمة المالية بسبب أحد أعضائه، أجاب الدقباسي بقوله: إن الله العالم ولا نسال ما الذي قبل، وإنما أين مصلحة الكويت وأهلها، ولماذا نعمل ونبقى إن شاء الله مخلصين لله ثم للوطن والأمير.

أكد عضو كتلة العمل الشعبي النائب علي الدقباسي أنه مستعد للتقدم باستقالته من مجلس الأمة إن كان هناك توجه نيابي للتقدم بالاستقالة الجماعية أو التي تؤدي لانتخابات مبكرة. وردا على أسئلة المغردين المتعددة عن سبب عدم توقيعه على طلب الكشف عن الزمة المالية التي تبناها النائب مبارك الوعلان وجمع توقع 20 نائبا عليها، قال الدقباسي في حسابه على تويتر: انني عضو بكتلة العمل الشعبي التي قدمت قانونا ينظم كشف الزمة المالية للعمل في إطار جماعي، موضحا أن الأعمال الفردية غير ذات جدوى، فالعمل الفردي والطلبات لا تنصدي للفساد وإنما القوانين هي



علي الدقباسي

أبورية ينتقد صمت الحكومة تجاه مشكلة مساكن الأحمدي

ووقعوا تحت فخ الاستئجار بعد ما كانوا مستقرين في بيوتهم الخاصة بهم. وقال أبورية إن أهالي بيوت الأحمدي أصبحوا يعانون من مشاكل نفسية بسبب عدم استقرارهم الأسري وتنقلهم من منزل إلى منزل وما يترتب عليه من معاناة في تنقل أبنائهم بالمدارس ما يؤثر سلبا على دراستهم كل هذا والحكومة تعيش في واد آخر. واختتم أبورية تصريحه قائلا على الحكومة توضيح الإجراءات التي اتخذتها أو تعزم أن تتخذها تجاه حل هذه القضية ومعالجة أوضاع الأهالي التي أصبحت تنحدر منذ أكثر من عام على تهجير أهالي منطقة الأحمدي عن مانهية الإجراءات التي اتخذتها لحل هذه القضية وتأمين المساكن البديلة لهم، ولكنها على ما يبدو اكتفت فقط بمنحهم بدل الإيجار لتزيد من معاناتهم معاناة، فهم الآن أشبه ما يكونون بمشردين

الأحمدي والظروف السيئة التي يتعرض لها من كانوا يسكنون هذه المساكن والذين أعانوا الأبرياء من مشكلة انتشار الغازات السامة بين منازلهم لفتت طوية. وقال أبورية إن الحكومة قد أعلنت سابقا أنها وضعت حولا مؤقتة لأهالي منطقة الأحمدي وذلك من خلال دفع بدل إيجار لهم إلى حين إيجاد حل دائم ينهي قضيتهم ولكننا لم نر أي حل ينهي هذه القضية والحكومة مستمرة في حلولها الترقيعية والتي لا تضمن ولا تغني من جوع. وأضاف أبورية إن الحكومة لم تكلف نفسها عبء التوضيح منذ أكثر من عام على تهجير أهالي منطقة الأحمدي عن مانهية الإجراءات التي اتخذتها لحل هذه القضية وتأمين المساكن البديلة لهم، ولكنها على ما يبدو اكتفت فقط بمنحهم بدل الإيجار لتزيد من معاناتهم معاناة، فهم الآن أشبه ما يكونون بمشردين

أعرب النائب د.ضيف الله أبورية عن استيائه من الصمت الحكومي تجاه مشكلة مساكن



د.ضيف الله أبورية

محذراً من محاولات انتقاص الحريات العامة وإفراغ المادة 36 من محتواها الوعلان: وعود الحكومة الكاذبة وراء استمرار موجة الاعتصامات

سابقاً، حيث يطلع علينا المسؤولون في كل مرة تشدد فيها مطالبات العدل والإنصاف بتصريح «الثلاثة أشهر»، والذي تقوم الحكومة خلاله بتكليف مجلس الخدمة بدراسة شاملة ومتكاملة للكوادر، وفي النهاية تتملص الحكومة من التزاماتها كافة بوعود لا تسمن ولا تغني من جوع، ونبه الوعلان الحكومة إلى أن الموظفين لم يلجأوا إلى أسلوب الاعتصام إلا بعد أن طغح الكيل وست أمامهم جميع منافذ التفاوض مع الحكومة التي لا تحترم إلا منطق العزيمة والإصرار لانتزاع الحقوق، ورفض الوعلان اتهام النواب الساميين لهذه الإضرابات والاعتصامات بالنواب التشريعي.

ما يحدث في الواقع هو عكس هذه التصريحات، فالوضع الاقتصادي يزداد سوءاً والفساد استشرى ووصل إلى مختلف مؤسسات الدولة، وارتفاع الأسعار يكوئ جيب المواطن ويحملهم أعباء فوق ما يتحملونه بسبب تردي مختلف الخدمات التي عجزت حكومة دولة من أغنى دول العالم عن توفيرها بشكل لائق للمواطن الكويتي. وشدد الوعلان على ضرورة أن تسعى الحكومة إلى إيجاد حلول حقيقية للمشاكل والظلم الذي يعاني منه الموظفون الذين يكافحون للحصول على أسسط حقوقهم المشروعة، خاصة في ظل مفاطلة واضحة ووعود لا يتم تنفيذها اختبرها الموظفون

الإضراب هي محاولة مرفوضة وسيقف النواب قسي وجهها. وأكد الوعلان أن الاعتصام حق مشروع كفه الدستور والقوانين المختلفة مادام يتم في إطار الواجح والقوانين المنظمة له، ويشكل سلمي وحضاري، يعبر عن مدى الوعي السياسي والاجتماعي الذي يملكه المواطن الكويتي. واعتبر أن الحكومة في المسؤول الأول عن موجة الاعتصامات والإضرابات التي اجتاحت البلاد في الفترة الأخيرة، بعد أن مل الناس من العود الكاذبة التي تطلقها الحكومة يومياً بشأن إصلاح الأوضاع الاقتصادية ومحاربة الفساد، وتخفيف الأعباء التي يترجح تحتها المواطن الكويتي، لكن



مبارك الوعلان

حذر النائب مبارك الوعلان الحكومة من اتخاذ أي خطوة لإقرار قوانين تنتقص من حريات الشعب الكويتي التي منحها له الدستور، هذا التحذير يأتي بعد إعلان مجلس الوزراء أنه كلف ديوان الخدمة المدنية بوضع مقترحات حول حماية الوظيفة العامة من خلال ضبط الأداء المؤسسي ومعالجة أي قصور في الأداء والإنتاج والتأكيد على أن الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين عليها وتستهدف تحقيق المصلحة العامة. واعتبر الوعلان أن أي محاولة للانتقاص على الدستور الذي ارتضاه الشعب الكويتي، ومحاولة تقييد المادة 36 التي تبيح حق

الحربش يدعو المليفي إلى الاستماع لشكوى الطلبة المعتصمين

المليفي بمجموعة من الطلبة الذين دعوه إلى حضور اجتماع الأمس والدخول معهم في نقاش وانصافهم في قضية تتعلق بمستقبلهم وأن يقدم نموذجا تربويا راقيا في التعامل مع أبنائهم الطلبة الذين سيذكرون جيدا نهج الوزير في التعامل معهم ومع مطالبهم. وحذر د.الحربش من أن يكون وراء التعديل الجديد نية لدى البعض بخفض نسب النجاح في الطلبة، ووجدت اعتراضهم وجها في الثانوية العامة للسنوات المقبلة عن طريق فرض اختبارات تعجيزية، ثبت عمليا أنها تنسرب إلى البعض فيحصلون على درجات ونسب لا يستحقونها، في حين تتعرض الأغلبية الساحقة إلى الظلم.

دعا رئيس اللجنة التعليمية البرلمانية النائب د.جمعان الحربش وزير التربية ووزير التعليم العالي المليفي إلى الانصاف جيدا لشكوى أبنائه الطلبة المعتصمين أمام وزارة التربية والمعترضين على آلية توزيع الدرجات الجديدة والتي جرى اعتمادها من قبل الوزارة. وقال د.الحربش في تصريح للصحافيين: انني استمعت إلى وجهة نظر الطلبة، ووجدت اعتراضهم وجها وفي محله، والمفارقة أنه تم إلغاء أي قيمة فعلية للحضور والمشاركة الصفوية والمدرسية وذلك بعد خفض الكبير لدرجات الشفوي من 30٪ إلى 10٪. وفضل د.الحربش أن يجتمع



د.جمعان الحربش

عسكر يقترح زيادة علاوة الأبناء إلى 100 دينار بسقف مفتوح

بحسب تصبح علاوة الأولاد 100 دينار شهريا بدلا من 50 دينارا المعمول بها حاليا. وستساهم هذه الزيادة في تخفيف الضغط على كاهل رب الأسرة وتحسين رب الأسرة من مواجهة الغلاء الفاحش الذي تعانيه الكويت وتوفير جميع مستلزمات الأطفال من مأكول ومشرب وملبس، كما أن مبلغ 50 دينارا المعمول به حاليا لم يعد كافيا لتوفير تلك المستلزمات ولا يمكن لرب الأسرة تركه إلى يغطي كل ما يحتاجه الطفل بمبلغ 100 دينار أيضا.

العيش الكريم، ونظرا لأن الإنسان هو اللبنة الأولى لصالح المجتمع وتنهديه. والصغر ومعاونة رب الأسرة على رعايتهم وحسن تربيتهم وسيفعل لنا مجتمعنا قويا منبها على أساس سليم، ونظرا للارتفاع الشديد في الأسعار وغلاء المعيشة وعجز المواطن عن توفير بعض احتياجاته، لذا فقد أعد هذا الاقتراح بقانون بتعديل المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم 14 لسنة 1992 بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة

ويصدر ديوان الموظفين الضوابط اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة والمادة السابغة. مادة ثانية: تأخذ الزيادة في العلاوة الاجتماعية للأطفال حكم المرتب فتصرف كاملة. مادة ثالثة: تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة. مادة رابعة: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون. وجاءت المذكرة الايضاحية للاقتراح كالتالي: لما كانت الدولة هي المسؤولة عن رعاية المواطنين وتوفير جميع سبل



عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون في شأن تعديل المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم 14 لسنة 1992 بمنح المواطنين زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة، وجاء الاقتراح كالتالي: مادة أولى: يستبدل بنص المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم 14 لسنة 1992 - المشار إليه - النص الآتي: تصرف علاوة اجتماعية للكويتيين العاملين في الدولة عن أولادهم بواقع مائة دينار شهريا عن كل ولد، دون حد أقصى من الأولاد،

معصومة: «التشريعية» كلفت المستشارين بدراسة الجانب القانوني والدستوري للأثر الرجعي في قانون مكافحة الفساد

مذكرة قانونية دستورية حول «الأثر الرجعي»، ونظرا لوجود مبدأ دستوري هو عدم رجعية القوانين، وأملت المبارك أن تتم مناقشة الموضوع مرتين اسبوعيا (الأحد والثلاثاء) وأن يكتمل النصاب لإنجاز هذا المشروع قبل بداية دور الانعقاد المقبل، لافتة إلى أن الجانب الحكومي المتمثل في وزير العدل ووزير المالية ومحافظ البنك المركزي واعتذروا عن عدم الحضور لوجودهم خارج البلاد.

يعينهم مجلس الوزراء. وقالت المبارك أن النقاش دار حول الزمة المالية ورجعية الزمة من عدمه. وأشار إلى وجود تباين في الآراء حول (الرجعية). مؤكدة أن المشروع الحكومي والتبائي تشمل جميع المسؤولين بالدولة بمن فيهم رئيس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الأمة والنواب. وأضافت المبارك أن اللجنة كلفت المستشارين بتقديم

وأوضحت المبارك أن اللجنة لأشرفت ان تبعية الهيئة المشروعة الحكومي لوزير العدل فيما المقترح النيابي تكون تبعية الهيئة لمجلس الوزراء، مشيرة إلى ان الهيئة يديرها شخص بدرجة وزير، فكيف يتبع وزير ووزيراً آخر؟! وأغل المشروع الحكومي آلية التشكيل فيما توصلت اللجنة إلى تشكيل أعضاء الهيئة وهم الرئيس و2 من نوابه بدرجة مستشارين بدرجة 3 أعضاء يعينهم مجلس الأمة و3 أعضاء



د.معصومة المبارك

عقدت اللجنة التشريعية اجتماعها امس لمناقشة المشروع الحكومي بشأن الزمة المالية وهيئة مكافحة الفساد الذي تسلمته اللجنة الخميس الماضي. وقالت مقررة اللجنة الثانية د.معصومة المبارك ان المشروع الحكومي يتألف من 6 أبواب وهو الأحكام العامة والهيئة العامة لمكافحة الفساد والتعاون الدولي والمحلي وجرائم الفساد والكشف عن الزمة المالية والعقوبات.



شعيب المويزري

المويزري: سنفتح ملف الفساد في «الدفاع» بعد استجواب الملايين

أكد النائب شعيب المويزري انه سيفتح ملف الفساد بوزارة الدفاع في «الدفاع» بعد استجواب الادياعات المليونيه. وقال المويزري في تصريح صحافي: اولاً المسائلة في قضية الحسابات المليونيه التي أساءت لسمعة الكويت ومجلس الأمة والشعب ويعد الانتهاء منها سذرى ماذا فعل وزير الدفاع تجاه الفساد المستشري في هذه الوزارة الحساسة. وأضاف قائلاً: سنستخدم جميع الوسائل الدستورية في حال تراخي الوزير عن وقف الفساد ومحاسبة الفاسدين في هذه الوزارة.

شكر وعرفان

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمدير إدارة كتاب الحكمة الكلية

السيد / حمود عقيل الظفيري

على حسن استقباله وحل العوائق التي تواجه المراجعين ونشكره على فتح بابها للمراجعين دون وسيط

ونتمنى له التوفيق بعمله

مجموعة من المراجعين



د.أسيل العوضي

أسيل: مشاركة «الوطني» في ساحة الإرادة تعبر عن غضب الكتلة من الرشوة السياسية

العمل الوطني البرلمانية من استجواب الادياعات المليونيه ليست لها علاقة بالواقع، وغير صحيحة، وما يثار مجرد تكهات تخص أصحابها وحتى هذه اللحظة لم تجتمع «الوطني» وإن كان هناك إجتماع سنعده الاسبوع الجاري نحدد فيه موقفنا من استجواب الادياعات. وأكدت العوضي: إن مشاركة «الوطني» في ساحة الإرادة عبر عن غضب الكتلة من الرشوة السياسية، وعموما أعضاء «الوطني» أعلنوا موقفهم كلا وفق رؤيته.

الحكومة والمجلس والمجالس السابقة أيضا التأخير، الذي أوجد فراغا تشريعيًا. ونكرت العوضي: إن الادياعات المليونيه دعنا إلى تحمل مسؤولياتنا تجاه اصدار قانون، ولست من خلال حضوري الاجتماع أمس إن هناك نقاط خلاف وتأمل أن يبذل أعضاء «التشريعية» المزيد من الجهد ويخرج لنا مشروع متكامل يساهم في كشف الحقيقة. وفي شأن آخر، أوضحت العوضي: إن التحليلات الإعلامية المتعلقة بموقف كتلة

بيئت النائب د.أسيل العوضي ان قانون الزمة المالية الذي نوقش أمس في اللجنة التشريعية البرلمانية وحضرت جانباً من الاجتماع ليس بالهين، ولا يمكن انجازها بسهولة، خصوصاً ان مشروع قانون مكافحة الفساد الذي قدمته الحكومة يحتاج إلى دراسة، ولابد ان نرى مدى تعارضه مع الاقتراحات الـ 21 التي قدمها النواب. وقالت العوضي في تصريح للصحافيين: نحن بحاجة إلى قانون يناسب الطموح، لاسيما ان سن قانون يحاسب الرشوة السياسية تأخر كثيراً، ونحن نحمل